رسالة الشخصيات الموجودة بالخارج

الرسالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة أمير دولة البحرين المحترم

بعد التحية.

من منطلق الاخلاص لوطننا وقضاياه ومسئولياتنا التي تتعاظم في هذه الظروف الحرجة، تداعينا نحن الموقعين أدناه لوضع التصور التالي أمامكم، عارضين مطالبنا، والتي هي مطالب شعبنا آملين أن تلقى الاستجابة من قبلكم.

فمنطقة الخليج العربي، ووطننا في القلب منها، لا تزال تعاني نتائج الأحداث العنيفة والمؤلمة التي اجتاحتها في الفترة القريبة، بدءاً باجتياح العراق للكويت وضمها قسراً ومروراً بحرب الخليج التي انزلت بالعراق دماراً هائلاً ما كان تحرير الكويت بحاجة إليه، وانتهاءاً بالهيمنة الاميركية الشاملة على كامل منطقتنا وثرواتنا.

والجميع يدرك أن احتلال الكويت، وما سبقه وما لحقه من أحداث، إنما هو نتيجة طبيعية للأحوال السائدة في بلدان منطقة الخليج، بما فيها العراق، والتي اتسمت جميعها بغياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية، واستفراد رأس النظام باتخاذ القرار مهما بلغت خطورته ونتائجه.

والبحرين، وبعد أغسطس ١٩٧٥ - حيث تم حل المجلس الوطني، وعلقت المواد الأساسية من الدستور - ظلت تعيش وضعاً غير طبيعي، من جراء استبعاد الشعب عن المشاركة في تسيير شئون البلاد وانعدام الحريات العامة وحلول قانون القوة ودولة المؤسسة الأمنية محل قوة القانون ودولة المؤسسات الدستورية.

ولقد أثبتت أحداث الخليج الأخيرة عدم صواب هذا النهج ومدى الاضرار الفادحة التي تصيب الوطن والشعب من جراء الاستمرار فيه وإنه لا بديل عن الاعتماد على الشعب في الدفاع عن الوطن وصون استقلاله وسيادته ومواصلة تنميته وتطويره في جو من الحريات العامة والفردية واحترام حقوق الانسان وصون كرامته.

وقد آن الأوان للشروع في تطبيق الوعود التي طالما تكررت بالعودة إلى العمل بالدستور وتفعيل مواده المعطلة والمتعلقة بالسلطة التشريعية وإلغاء كافة القوانين والأوضاع المتعارضة معه وإعادة الحياة البرلمانية على أسس ديمقراطية حقة، وإطلاق الحريات العامة واحترام كافة حقوق الانسان، وتطبيق العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بذلك. وفي هذا الإطار نطالب.

بالاستجابة لصوت الحكمة بإصدار عفو عام غير مشروط عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح للمبعدين والسياسيين المتواجدين بالخارج بالعودة، وأغلاق ملفاتهم لدى أجهزة الأمن وإعادة الاعتبار لهم جميعاً. ووضع حد نهائي لسياسة القمع والارهاب التي سممت حياة مجتمعنا وأشاعت أجواء القلق والخوف من جراء ذلك.

إن الانفراج السياسي مطلوب في هذه الظروف حتى تتأمن الشروط الضرورية للمواطنين على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية ليسهموا بمسئولية وطنية عالية في النقلة المطلوبة لبلادنا ومنطقة الخليج والجزيرة لتتبوأ مكانها في مصاف الدول التي تعيش حضارة عالم اليوم القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

مع تحياتنا.

ديسمبر ١٩٩١ .

- أحمد الذوادي
- عبد النبي العكري
- عبد الله الراشد
- محمد عبد الجليل المرباطي
- أحمد ابراهيم الخياط
- عبد الرحمن محمد النعيمي
- هاني أحمد الريس
- عبد الجليل صالح النعيمي
- د. يعقوب يوسف لحناحي
- نوح عبد العزيز عبد الغفار
- عبد الحميد ابراهيم عبد الله العواجي
- كريم المحروس
- بدر عبد الملك

الرسالة الثانية

وجه عدد من الشخصيات الوطنية الموجودين في الخارج الرسالة الثانية إلى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير البحرين، حول الأمرين الأميريين، والوضع السياسي العام في البلاد.

وكانت هذه الشخصيات قد بعثت برسالة أخرى في مارس المنصرم طالبت فيها بالانفراج السياسي والعودة إلى دستور ١٩٧٣ ، وفتح صفحة جديدة بين الحكم والمعارضة.

وفيما يلي نص الرسالة.

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة المحترم

أمير دولة البحرين

تحية واحتراماً وبعد:

لقد تداعينا، نحن الموقعين أدناه، من أبناء البحرين الموجودين بالخارج، للتداول في الانعكاسات التي تركتها رسالتنا الموجهة إلى سموكم، وتبادل وجهات النظر في الأمرين الأميريين بالعفو عن ٥٧ مواطناً و٦٤ مواطناً من بين مئات المواطنين المتواجدين خارج البحرين، بالإضافة إلى الأوضاع الراهنة في البلاد على ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية.

لقد استبشرنا خيراً بالأمرين الأميريين، واعتبرناهما خطوة بالاتجاه الصحيح على طريق تحقيق انفراج سياسي حقيقي في الأوضاع السياسية في البلاد يفتح المجال أمام كافة المواطنين للمشاركة السياسية المطلوبة.

لكننا فوجئنا بإعلان وزارة الداخلية بشأن تنفيذ الأمرين الأميريين

المذكورين، حيث أكد الإعلان بأن العفو ليس شاملاً وإنما هو محكوم بـ "شروط وأوضاع" جعلت منه، في حقيقة الأمر، غير شامل ومحدود لدرجة كبيرة ومقيد بقائمة لدى الجهات المختصة التي تدرج فيها من ترى أن تمنحه "ترخيصاً خاصاً بالعودة" يكون له حق العودة خلال شهرين من تاريخ تسلم ذويه التصريح المذكور، إضافة إلى تقديم المعني أو ذويه استرحاماً للأمير للنظر في أمره. كما أثار استغرابنا إعادة أو إبعاد العديد من المواطنين عن البلاد ومن بينهم النائب السابق الدكتور عبد الهادي خلف، بالإضافة إلى القيود الكثيرة التي فرضت على من عاد من المواطنين الذين شملهم العفو المذكور.

إن مئات البحرانيين الذين يعيشون في الخارج، كرهاً، نتيجة السياسة التي انتهجها جهاز المخابرات منذ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ ، محرومون من وثائق السفر البحرانية، ومن حقهم في العودة إلى الوطن، ومن التمتع بحقوقهم العامة كمواطنين، وهي أمور تتنافى كلية مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان، وتضع البحرين في قائمة الدول القليلة في العالم التي تتنكر لمثل هذه الحقوق الأساسية لأي مواطن.

إن هذه السياسة الخاطئة والضارة هي امتداد للنهج الذي سار عليه القسم الخاص طيلة السنوات الماضية والمتمثل في التنكيل بالمواطنين من خلال حملات الاعتقالات والتعذيب إلى حد الموت والسجن لفترات طويلة والمحاكمات الصورية والتدخل المستمر والفظ في شؤون المواطنين في كل صغيرة وكبيرة، وقد لقيت هذه السياسة الاستنكار المستمر من قبل كافة المواطنين بالإضافة إلى الشجب المتواصل من قبل المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبات من الضروري إعادة النظر في هذا الجهاز وفي هذه السياسة، على ضوء المعطيات والمتغيرات الاقليمية والعالمية العاصفة.

وقد وجدنا لزاماً علينا أن نخاطبكم بهذا الكتاب، معبرين بذلك عن

موقف شعبنا، ليس فقط من هذه الخطوة المحدودة، وإنما أيضاً من مستقبل تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث وصلت الأمور إلى درجة حرجة، لعل أبرز مؤشراتها التأزم الشديد في الوضع السياسي والهوة الكبيرة بين الحاكم والمحكوم إضافة إلى الأزمة الاجتماعية الكبيرة التي تمثلت في تزايد عدد العاطلين عن العمل حيث تشير التقارير الرسمية إلى وجود أكثر من ٣٠ ألف عاطل عن العمل حالياً. ومن المتوقع أن يصلوا إلى ٥٠ ألف حسب ما تشير إليه هذه التقارير عام ١٩٩٥ . إضافة إلى الاحتقان السياسي والتوتر في علاقات البحرين مع الجيران واستمرار العمل بالقوانين الاستثنائية في عصر الانفراج الدولي وتزايد الهاجس الديمقراطي على مستوى كافة بلدان العالم بحيث أصبح ذلك سمة من سمات عصرنا الراهن.

إن مجمل هذه الأوضاع تتطلب الإصغاء إلى مطالب الشعب وقواه السياسية والاجتماعية الفاعلة وذلك بالإقدام على خطوات حقيقية ملموسة، وفي مقدمتها الإعلان عن: العودة إلى دستور ١٩٧٣ والذي هو، كما تعلمون، عقد بين الحاكم والمحكوم، وإلغاء كافة القوانين الاستثنائية وإصدار عفو عام وشامل يتضمن إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين والسماح للمبعدين والمهجرين ومن اضطرتهم الظروف لمغادرة البلاد لأسباب سياسية، بالعودة إلى البلاد، وإغلاق الملفات السياسية وطي صفحة الماضي، وإعادة الحياة البرلمانية عبر انتخاب الشعب لممثليه على أسس ديمقراطية سليمة ليسهم جميع أبناء هذا الشعب الطيب في بناء الوطن وتطويره ليحتل المكانة المرموقة التي يستحقها.

إننا واثقون من حرص الجميع على مصلحة البلاد وتطورها وازدهارها، آملين أن تقدموا على الخطوات المنسجمة مع طموحات شعبكم ومع السمة العامة لهذا العصر، وأن نستفيد جميعاً من الدروس والعبر الكبيرة للأحداث

الاقليمية والدولية والتي أكدت على ضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في إدارة شئون البلاد وضرورة الابتعاد عن النهج القمعي الذي يزيد الأوضاع توتراً ولا يساعد على حل مشكلات البلاد في كافة الميادين.

وتقبلوا فائق الاحترام.

الموقعون

- عبد الرحمن محمد النعيمي
- أحمد ابراهيم الذوادي
- عبد الله علي الراشد
- هاني علي الريس
- عبد النبي حسن العكري
- احمد ابراهيم الخياط
- محمد عبد الجليل المرباطي
- عبد الجليل صالح النعيمي
- د. يعقوب يوسف الجناحي
- حميد ابراهيم عواجي
- بدر عبد الملك